بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع الحادى والأربعون

المعقود مساء يوم الأربعاء

١٦ من المحرم ١٤٣٥ هـ، الموافق ٢٠ من نوفمبر سنة ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع الحادى والأربعون

المعقود مساء يوم الأربعاء

١٦ من المحرم ١٤٣٥ هـ، الموافق ٢٠ من نوفمبر سنة ٢٠١٣م

اجتمعت لجنة الخمسين لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية الساعة الثالثة عصراً برئاسة السيد الأستاذ عمرو موسى رئيس اللجنة، وقد حضر الاجتماع من السادة أعضاء اللجنة عدد (٤٨) عضواً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

السادة الأعضاء نستكمل جدول أعمالنا اليوم ولدينا النص الخاص أو مشروع المادة المقدم من الدكتورة هدى الصدة في موضوع القانون المنظم للانتخابات النيابية التالية التى كنا قد اتفقنا عليه بالأمس، سأضع هذا النص أمام حضراتكم بهدف التصويت عليه وأيضاً كما أظن أننا تحدثنا قبل ذلك أن هناك مبدأ النسب هل نقبل به أم لا نقبل به؟ وما هى الفائدة التى ستعود أو لا تعود ؟

هذا موضوع يتطلب أن نختصر في الكلام، نحن نستطيع أن نتحدث في هذا أو غيره لأنه بعد قليل من الوقت سأضع أمام حضراتكم نص المواد المتعلقة بالقوات المسلحة، فكل تأخير في هذا سيجعلنا نؤجل هذا الموضوع إلى الجمعة أو السبت، إنما نحن نريد أن ننهى اليوم هذا الموضوع بناء على تفهمنا أن موضوع الـ ٥٠٪ انتهينا منه، إنما سيكون هناك نص يأخذ في الاعتبار آراء الناس والموضوعات التى تحدث عنها الزميل ممدوح حمادة وغيره، والمطروح أمام حضراتكم الآن أولاً المشروع التى تقدمت به الدكتورة هدى الصدة يكفل المشرع في القانون المنظم للانتخابات النيابية التالية للعمل بهذا الدستور مراعاة تمثيل النساء بنسبة ٢٠٪ والمسيحيين بنسبة ١٠٪ والعمال والفلاحين بنسبة ٢٠٪" هذا هو الموضوع الأول الذى نريد مناقشته، ورد على هذا المشروع تعديل في الأرقام والنسب أو اقتراح من الدكتور كمال الهلباوى، وهناك مشروع آخر موجود سنقرأه بعد قليل عندما يقومون بكتابته على الشاشة .

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

يا سيادة الرئيس، أنا أعود للكلام الذى ذكره الدكتور محمد غنيم أنه بهذه الطريقة نحن نسير في الطريق الخطأ، أقول إن خط سير الجلسة هكذا سيجعلنا نسير بنفس طريقة سيرنا في العمال والفلاحين، المطروح الآن بدقة، الذى ذكره الدكتور محمد غنيم :

١ – التصويت الأول هل نقبل مبدأ النسب من حيث المبدأ أم لا ؟

٢ – إذا وصوتنا بنعم أو صوتنا بلا أغلق الأمر، لا فلاحين ولا عمال ولا صعايدة ولا مرأة ولا أى أحد، إذا صوتنا بنعم سيكون التصويت على: هل نقبل اقتراح الدكتورة هدى؟ أم نقبل استمرار نسبة العمال والفلاحين دون غيرهم؟ هذا هو المطروح هنا الآن .

هل نقبل أن تكون هناك نسب لأكثر من فئة؟ أم أن الأمر يتعلق بالعمال والفلاحين وحدهم؟ هذا هو الأمر المطروح في القاعة .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

يتعلق بهم في أى شيء ؟

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

في النسب، إذا وافقنا على النسبة من حيث المبدأ، فنحن لا نناقش موضوعاً من حيث المبدأ.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لا، هنا مسألة دقيقة فنحن لا نرجع في القرار السابق أى لا نعود لموضوع النسب، إذن، نعود إلى العمال والفلاحين بنسبة ٥٠٪ .

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

أنا أتحدث عن النص الانتقالى، نتحدث عما أقررناه بالإضافة إلى أننى مازلت أصمم على نقطة محددة، إذا انتهينا من الاقتراع الأول، النسب نعم أو لا، لا يمكن.. لا يمكن.. لا يمكن أنا أقول للدكتورة هدى بعد إذن حضرتك أنا قضيت ٣٥ سنة من عمرى في دراسة الانتخابات في النظم السياسية ولا يوجد أبداً أى فصل بين النظام الانتخابى والنسب هذا أمر مستحيل في كل علوم الرياضة والإحصاء والانتخابات، هذا الكلام لا أساس له في أى مكان في العالم، فعندما نأتى ونتحدث عن النسب لو وافقنا لابد أن يطرح معها النظام الانتخابى، وشكراً .

نيافة الأنبا بولا :

الحقيقة أنا استمعت لكل المتحدثين، ومنهم من ذكر في سياق حديثه–وهذه المرة الثالثة–أنه يخشى من الفتنة الدستورية في مواد الدستور، ولكنه لم يفكر في رفع الاضطهاد الواقع على الأقباط والمرأة بما في ذلك عدم تمثيلهم في البرلمان، هل لهم الحق؟ ولابد أن يحصلوا على الحق، فأرجو أن يقترح آليات أخرى

بديلة للنسب للوصول إلى هذا الحق وهنا أقول الآتى من أول يوم جئت فيه لم أذكر عبارة كوتة على الإطلاق ولا نسب على الإطلاق، إنما في كل مرة أرى أنه لابد من وجود آلية بغض النظر ما هى هذه الآلية؟ بغض النظر ما هى هذه الآلية؟ أنا أتمنى أن تكون آلية لا تسبب ضيقاً لأحد، إنما أن نرفض هذه ولا نبحث عن البديل فأعتقد أن ذلك سيكون مثيراً لجدل في الشارع القبطى وللمرأة .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

ما رأيك في البديل؟ ما هو تصورك؟

نيافة الأنبا بولا :

أنا أريد من السادة الأعضاء أن يضعوا البدائل، لهذا نحن إذا وضعنا أمام آخذى القرار في اختيار النظام الانتخابى لابد أن نضع عبارة واضحة مع وضع آليات لكذا.. وكذا.. وكذا.. إنما أن نتركها دون أن نضع أمامه حتمية وجود آليات سنعود للماضى مرة أخرى في تهميش الفئات واحد واثنين وثلاثة، وشكراً .

السيد الدكتور طلعت عبد القوى :

شكراً سيادة الرئيس، أنا سوف أبدأ من حيث انتهينا بالأمس والظروف والملابسات التى انتهينا بها بالأمس من القرار في أن نحيل هذا الموضوع للمشرع أو للقانون ويمكن كنت أنا أول شخص- قبل أن يصدر التصويت- قلت يمكن ظروف المشرع الموجود ألا يكون مجلس الشعب ولا البرلمان ولا الرئيس المنتخب ولكنه رئيس مؤقت، وكان المبرر الوحيد أمامنا كما قلت سيادتك بالأمس أننا لم نصل لشىء توافقى والآراء اختلفت وانتهى الأمر أننا قمنا بتقييمها من ناحية أن هذه سوف تدخلنا فى إشكال مع الناس الذين سيستفتون على الدستور، فقلنا نحيلها لرئيس الجمهورية، بصراحة نريد قولاً واحداً، وطبعاً رئيس الجمهورية بكل الظروف وبكل الملابسات تكون الأدوات التى لديه أقل كثيراً من الأدوات الموجودة في اللجنة الموقرة، فأدوات السيد رئيس الجمهورية في هذه القضية بالأخص ممكن جداً الأدوات الموجودة معنا لا تقل بل تزيد على الأدوات التى سيستخدمها رئيس الجمهورية .

الأمر الثانى، طبقاً للإعلان الدستورى أنه حدد في المواد الانتقالية في مشروع الخبراء ونحن لم نختلف عليه أن تتم انتخابات مجلس الشعب في فترة لا تقل عن ٣٠يوماً ولا تزيد عن ٦٠ يوماً وأنا أقول

هذا الكلام لأنه سيكون له معنى بعد ذلك، رئيس الجمهورية لن يستطيع أن يصدر قراراً بقانون ينظم عملية الانتخابات إلا بعد الموافقة على الاستفتاء ويكون من حقه أن يأخذ وقته، لو تفترض جدلاً أن الاستفتاء يوم ٢٥ ديسمبر كافتراض جدلى، رئيس الجمهورية سيبدأ من يوم ٢٥، انتخابات مجلس الشعب المفروض طبقاً لما وافقنا عليه ستكون بعد شهر، رئيس الجمهورية لابد قبل شهر أن يصدر قانون انتخابات مجلس الشعب، هل تتصور أن أقول للناس تعالوا بعد أسبوعين مثلاً أو ثلاثة (انتخابات مجلس الشعب)، فهذه مسألة في منتهى الخطورة، الأمر الثانى، أنا أرى أننا بالأمس تحاورنا في حدث كان ممكن أن يصل بنا لأسلوب توافقى وأعتقد أن هذا الأسلوب التوافقى سيحقق لنا كذا شىء، نظام انتخابى بسيط والناس تقبله، نظام انتخابى يؤدى إلى رأى الشعب، والشعب يكون صاحب القرار، نظام انتخابى يعطى لنا برلماناً قوياً، نظام انتخابى يراعى الفئات المهمشة والفئات التى حرمت في الفترات الماضية، يراعى المشاكل التى بدأت تنتج عن طريق موضوع العمال والفلاحين وغيرهم، كل هذه المسألة.. أعتقد لو أننا- وهذا ليس خطأ نعيد، لأن كل هذا الكلام الذى نقوله إلى الآن وحتى إلى غد ما هو إلا مداولات لأن التصويت التأشيرى هو مؤشر، إنما أنا أرى اقتراحاً محدداً أننا نستطيع وبسرعة مجموعة ليست كبيرة من أصحاب الآراء في هذه القضية أحزاب أو غير أحزاب، وأنا أرى الاتجاه العام أن يكون أسلوباً مختلطاً بين الفردى والقائمة، أعتقد أن هذا يرضى جميع الأطراف، لأننا إذا أرسلنا يا سيادة الرئيس إلى رئيس الجمهورية بالشكل الذى قلته سيادتك أو الذى اتفقنا عليه بالأمس ثم نلحق به أمراً جديداً في مادة جديدة، فنحن بذلك تدخلنا فيه، لأنك تقول له قائمة أو فردى أو مختلط وتقول له ضع نسباً معينة فما الذى يتبقى له ؟ هل يتبقى له أن يوقع القرار؟ لا، أنا أرى إما أن نتحمل مسئوليتنا كاملةً ونضع النظام الانتخابى وليس خطأ أو عيباً ونحن أخذنا على أنفسنا عهداً أن أول مادة من الديباجة إلى الأحكام الانتقالية نحن نتحمل مسئوليتها كاملة وأى مادة من الدستور لها تأثير اجتماعى وثقافى وتأثير هوية، ليست قضية الانتخابات هى القضية الأولى والأخيرة، إذن، أنا أقترح اقتراحاً محدداً أن يتم التصويت على الذى أقوله بعد إذن سيادتك بأن تكون هناك مجموعة ويجلسون ساعة أو اثنتين أو ثلاث سنصل لحل فعلاً سنعالج به كل القضايا، إنما لكى نصدر لرئيس الجمهورية مادة ثم مادة انتقالية ثم تصور، إنما اليوم إذا أردت أن أرسل له سأرسل له الملف بالكامل ولن أرسل له قرارات أخرى، لا أرسل له شيئاً مشروطاً

إما أن تعطى له الموضوع كله وتقول له الناس تحدثت وهذه هى آراء الناس وإما أن نتحمل نحن مسئوليتنا التاريخية بأن نفعل شيئاً ندافع عنه، والخمسون بالفعل ليست لهم مصلحة ومصلحتنا مصر، وسنراعى كل شيء، وأعتقد أن المجموعة ستصل لشيء أفضل لنا وللشارع وللمواءمات، ومثلما ذكر من الزملاء، ربما النظام الانتخابى الذى نقره قد يكون ليس هو الأمثل ولكنه النظام الانتخابى الملائم الذى يتماشى مع هذه الفترة فهى فترة انتقالية .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

نريد أن نتفق على بعض المفاهيم، نحن لسنا في إطار مداولات وإنما في إطار صياغة مواد وليست مداولات، نحن نسمح بالمداولات بالتفاهم فيما بيننا، وبعضنا يستغرق في تفاصيل بعيدة عن الواجب الذى يجب أن نقوم به، وهذا هو الذى يأخذ كثيراً من الوقت، نحن في إطار صياغة مواد، وهل من الأفضل أن آخذ أسلوباً آخر للإدارة بأن أمنع كل متحدث يخرج عن إطار الصياغة وليس المداولات وطرح التاريخ أو الجغرافيا هذا أولاً، الذى نعرضه هو مادة الأمس التى نقلت أو حولت إلى رئيس الجمهورية قرار بقانون بأن النظام الانتخابى واحد من ثلاثة، اليوم المعروض هو كيف يمكن علاج الفئات المهمشة؟ هذا ليس ذلك، من الممكن أن تكون المادتان وراء بعضهما، ولكن أنا أعتقد في وجاهة الاقتراح الذى ذكره الدكتور طلعت أن أربعة أو خمسة من الآراء المختلفة يجلسون في مادة الأمس ومادة اليوم لعلهم يصلون إلى توافق في الآراء، وهذا له فائدة بالنسبة لنا جميعاً، ونحن لن نناقش هذا الاقتراح لأننا لدينا مواد أخرى ولابد أن ننهى مواد القوات المسلحة ثم الديباجة، لكى ننتهى من هذه الموضوعات، وننفذ ما اتفقنا عليه أمس أنه سيكون هناك نص أولى للدستور أمامنا بنهاية الأسبوع، من الضرورى أن نمكن أنفسنا من هذا بأن ننتهى من هذا الأمر، فنحن لدينا مشروع مادة مقدم من الدكتورة هدى الصدة بنسب محددة، وهناك تعديلات عليه سواء بنسب أو بإلغاء النسب والإشارة إلى عمومية الأمر، فأمامى اثنان آخران في إبداء الرأى بدل الشكوى .

السيد الدكتور محمد محمدين :

سيادة الأنبا قال الآن يجب التفكير في طريقة أخرى لتمثيل الأقباط، من المعروف أن المرأة والأقباط إذا نزلوا في الانتخابات الأعداد ستكون قليلة جداً فأنا أقترح أننا وضعنا ٥٪ للمعينين لماذا لا

أضع ١٠٪ وتكون هناك أعداد معينة نلزم بها رئيس الجمهورية بأعداد معينة للأقباط وللمرأة ونكون متأكدين أن هناك أعداداً، ولا نؤثر على الصوت الانتخابى ولن نغير رغبة أحد، وشكراً .

السيد المهندس أسامة شوقى :

أقترح سيادة الرئيس التدرج فنأخذ دورتين وليست دورة واحدة تعليقاً على ما ذكرته الدكتورة هدى، الدورة الأولى تكون ٥٠٪ عمال وفلاحين، وهذه تكون أخر دورة أى دورة انتقالية، الدورة التى تليها تنقسم إلى ١٥٪ عمال وفلاحين و ١٥٪ للمرأة و ١٠٪ للشباب و١٠٪ للأقباط، وجهة نظرى في هذا الكلام تندرج فى إعطاء الفرصة أولاً في المرحلة الأولى للعمال والفلاحين أن يكونوا التركيبات الإدارية الملائمة لهم من النقابات التى تدافع عن حقوقهم، وفى نفس الوقت نعد أنفسنا لدورة ثانية أيضاً، وتنقسم الفترة على سنتين انتقاليتين أى مرحلتين انتقاليتين، وشكراً .

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام) :

أولاً، أنا أنطلق من كلام الدكتورة هدى أن البرلمانات يجب أن تمثل الناس، ولذلك يجب ألا تقيد إرادة الناس في اختيار من يمثلونهم، ولذلك في الحقيقة أى فئة أو طائفة وقع عليها ظلم ليس التعويض هو العضوية البرلمانية، العضوية البرلمانية هى مكنة لتمثيل الشعب لأداء وظائف معينة وليست مدخلاً لتقسيم المصالح أو تقسيم المزايا لأنها ليست ميزة بين فئات الشعب، وإما يجب أن نأتى بخريطة المجتمع كله ونعطى لكل فئة أو طائفة أو مهنة تمثيلاً في البرلمان، لا ٥٠٪ عمال وفلاحين ولا ٢٠٪ مرأة مع تحفظى أن تمثيل النساء بعدد معين في البرلمان لا يعتبر كوتة، وأنا قلت هذا الرأى قبل ذلك، وهذا هو التمثيل الموجود في كل دول العالم المائة دولة التى أشير إليهما فيهما تمييز إيجابى لصالح النساء هذا لا يعتبر كوتة، تريد أن تعمل مثل الـ١٠٢ مثلما ذكرت سيادة السفيرة، أريد أن أعمل تمييزاً إيجابياً للنساء هذا ليس كوتة، وهذا مدخل مختلف وأمر مختلف، إنما أنا شخصياً أقول إن ما يروج لكوتة داخل البرلمان فليس من المعقول أن هذا ليس له أصل ولم يعد موجوداً في تاريخ البرلمانات منذ نهاية القرن الثامن عشر ويعطل فكرة التمثيل النيابى، الأمر الآخر الكوتة لن تحل مشكلة الفتنة الطائفية لأن مشكلة الفتنة الطائفية ليست سببها الكوتة، إنما أسبابها أسباب اجتماعية وسياسية كثيرة جداً، وأعتقد أن المساواة في تولى الوظائف

العامة من أدناها إلى أعلاها قد يكون أكثر حسماً لفكرة الفتنة الطائفية وأكثر حلاً من التمييز من مسألة الكوتة في البرلمان، الأمر الآخر أن الربط بين الكوتة بأى نسبة كانت والنظام الانتخابى هذا غير صحيح على الإطلاق، وأنا أثبت هذا في محضر الجلسة وأيضاً أن الكوتة بأى نسبة كانت تستطيع أن تتماشى مع أى نظام انتخابى سواء بالقائمة أو بالفردى فأرجو ألا يأخذ أحد هذ ويلزم الجمعية بنظام انتخابى معين تحت بند أن الكوتة لا تسير في الفردى وتسير في القائمة أو العكس هذه المسألة في حقيقة الأمر ليست صحيحة، الأمر الآخر أن الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين ليست حقاً مكتسباً أبداً، ليست هناك حقوق مكتسبة في القانون العضوية برلمانية لولايات عامة، الحق المكتسب حق ذاتى شخصى، عندما يكون هناك شخص لديه حق مكتسب في مال معين أو في مسألة معينة هذا مفهوم الحق المكتسب في القانون، إنما ليس هناك حق مكتسب لأحد في عضوية برلمانية ونيابة عن الأمة، النيابة عن الأمة يجب أن تكون مفتوحة، من هذا المنطلق في حقيقة الأمر أنا أرفض أى تخصيص لأى نسبة في البرلمان لغير النساء إذا أردتم أن تطبقوا ما تسير عليه الأمم الأخرى والشعوب الأخرى، لأن هذا في الحقيقة يؤدى إلى إشكاليات كثيرة جداً ويؤدى إلى أن البرلمان يتقسم قسمة الغرماء بين بعض الفئات دون البعض الآخر، وشكراً .

السيدة السفيرة ميرفت تلاوى (المقرر المساعد للجنة الدولة والمقومات الأساسية):

أنا آسفة لم أكن متواجدة بالأمس بعد الظهر لأنى كنت في لجنة الصياغة .

الحقيقة لابد أن أسجل فى المضابط أن فكرة أن نعطى المرأة والأقباط ٥٪ أو ١٠٪ بالتعيين من قبل الرئيس، فكر التعيين غير مقبول لتحقيق مبدأ الحرية والمساواة، هذا مبدأ أو أسلوب يعمله الرئيس لكى يعين خبرات معينة لم تستطع أن تأتى بالانتخاب، إنما المرأة كمواطن تمثل نصف الشعب لا يوجه لى اقتراح كهذا وكأن أحداً يقذف لى (لقمة على جنب ويقولى اجرى عليها) أنا مواطن أمثل نصف هذا الشعب، لكن لا يصح أبداً أن يتحدث الدستور عن الحرية والمساواة، ونأتى عند هذه الفئات ونقول لا، لا أقباط ولا نساء ولا شباب، لمن تعملون هذا الدستور إذن؟ عهد الاستعمار انتهى وعهد العبودية انتهى أيضاً، فوجود فئة مثقفة تفرض على باقى الشعب ما تراه لمجرد كراهية أو لمجرد عدم الإيمان بالمساواة، الفكرة التى ذكرها الدكتور طلعت فكرة جيدة يمكن أن تحفظ لنا الوقت، وطالما النظام الانتخابى وأنا هنا لا أرى أنها صعبة لكى نرسلها لرئيس الجمهورية مع كل مشاغلة، لا نريد أن نهد الأحزاب ولابد أن

تقوى للمستقبل هذه الأحزاب، وفى الوقت نفسه نريد نظاماً انتخابياً يسمح لنا ويكون متوازناً، فيكون فردياً إذا كانت المصلحة العامة تذهب للفردى من أجل هذا البلد أهلاً وسهلاً، لكن في الوقت نفسه لابد أن نحافظ على أحزابنا من أجل مستقبلنا، وإن كان النصف والنصف غير مرغوب فيه فيكون الثلثين والثلث فهذا مرتبط يا سيادة الرئيس بالذى نقوله الآن عن النسب، فبدلاً من أن نضيع الوقت من فضلك شكل مجموعة من أربعة أو خمسة يخرجون ويعملون على هذا الموضوع وننتهى، وشكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

آخر المتحدثين الدكتور عبد الله النجار إذا أردت التحدث في الاقتراحين القائمين وليس في موضوع المرأة والأقباط أو غيرهم، نحن نتحدث في اقتراحين إما وضع موضوع النسب للتصويت أى الكوتة أو إحالة الأمر إلى لجنة تأتى لنا بعد ساعتين أو ثلاثة أو في أى وقت محدد باقتراح يمثل كل الآراء المختلفة تتعلق بالإحالة التى تمت أمس والإضافة التى نناقشها اليوم، فإذا كنت في صالح هذا ادخل في الموضوع مباشرة .

السيد الدكتور عبد الله النجار :

أريد أن أتحدث في مسألة النظام الانتخابى وأن نرسل لرئيس الجمهورية، يا سيادة الرئيس، لابد أن يذهب الدستور إلى رئيس الجمهورية كاملاً ولا نبقى بقايا ولا نسمح بالبقاء في هذا الأمر بأن نرسل مواد أو مقترحات، يجب أن يخرج الدستور من هذه اللجنة كاملاً، وكل النصوص الموجودة فيه قد استوفت شكلها وموضوعها من غير نقص أو زيادة في هذا الموضوع، أنا مع الاقتراح الذى يرى تمثيل كافة فئات المجتمع وأرى أن ذلك ليس حقاً لتلك الفئات وإنما هو واجب يجب أن نبحث عنه وأن نمكن جميع فئات المجتمع من أن تكون ممثلة في هذا الدستور، كيف؟ الطريقة؟ العدد؟ هذا أمر يجب أن يدرس في هذه اللجنة، إنما أن يترك الأمر، فلابد أن يتاح لكل فئات المجتمع أن تكون ممثلة في المجالس النيابية لأنهم أصحاب عقول وأصحاب فكر ولديهم من العلم ومن الخبرة ما يفيد هذا المجتمع، وشكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

الدكتور غنيم سيادتك صاحب الاقتراح الخاص بالتصويت على النسب أو الكوتة، أنا أقترح عليك أن نعطى أنفسنا فترة قد تكون ساعتين من الآن لبعض إخواننا لأن يروا إذا كان من الممكن التوفيق بين أو تدقيق وتحقيق مشروع قرار الأمس والمشروع المطروح الآن ويكون برئاسة الدكتورة هدى الصدة لمدة ساعة أو ساعتين لكى نريح الموقف، ونرى هل ممكن أن نصل إلى حل في الحديث عن النسب أو عن الكوتة؟ وكيفية علاجها لأن هناك آراء تقول الكوتة كلها غير موجودة أو موجودة، وتوجد آراء تتحدث عن الكوتة بأرقام معينة وتوجد صياغات أخرى يمكن أن تكون أكثر توفيقاً للآراء، الدكتورة هدى الصدة صاحبة رأى وهناك أصحاب رأى مخالف وهم موجودون ولترأس أنت يادكتور عمرو شوبكى بصفتك محايداً، فهذه فرصة أخيرة للنقاش هل لديكم مانع من هذا ؟

السيدة الدكتورة هدى الصدة (مقرر لجنة الحقوق والحريات):

أنا رأيي أننا ناقشنا الأمر وأنا أطلب أن نصوت على الاقتراحات بشكل واضح، نحن ممكن أن نحسم هذا حالاً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

أنا ليس لدى مانع، أنا أعطى فرصة أكبر بقدر الإمكان للتفاهم والتوافق من جهة، لا نضيفها مرة أخرى إلى المواد العشرين الخاصة بالدكتور خيرى عبد الدايم .

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

أنا مع الدكتورة هدى في الرفض وأطرح للتصويت المبدأ أولاً، هل نحن مع نسب أم لا؟ لو مع نسب نرى لمن هذه النسب بعد ذلك، وهل منها الفلاحين والمرأة وغيرهم؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

أنا ليس لدى مانع، إنما إذا كانت اللجنة تريد أن تصوت على أن نأخذ بمبادئ النسب المحددة، وبعد ذلك نقرر ليس لدى مانع، وكل هذا في إطار المادة الانتقالية فقط، القانون المنظم للانتخابات النيابية التالية للعمل بهذا الدستور وكيفية تمثيل الجماعات المختلفة .

السيد الدكتور القس صفوت البياضى:

لا يوجد شك فى إنه لا يوجد نظام يرضى عنه الجميع، ولا يوجد نظام إلا ويكون له سلبيات وإيجابيات، اجعلنى أتكلم يا سيادة الرئيس عن المبدأ هل نحن مع المبدأ؟

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

نحن عند التصويت سوف نصوت عليه.

السيد الدكتور القس صفوت البياضى:

سوف نصوت بنعم أو لا.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

مع مبدأ الكوتة أم لا؟

السيد الدكتور القس صفوت البياضى:

ليأتوا بالبديل.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

من أجل ذلك ننظر فى المواد.

السيد الدكتور القس صفوت البياضى:

اللجنة تدرس الثلاثة خيارات إما مع أو ضد، وإذا كانت ضد فما هو البديل؟

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

الآن سيوضع للتصويت بناء على اقتراح من الدكتور غنيم التصويت على أن نصوغ المادة الانتقالية المستحدثة على أساس ذكر وتحديد كوتة أو نسب معينة أم لا؟ الذى يقول نعم فيكون مع الكوتة أو نسب، ونحدد الأعداد ، إذا كانت بلا فيكون لا وجود للنسب.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار(نائب رئيس اللجنة):

تمييز إيجابى من غير نسب.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

نعم بالطبع.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

نحن لن نصوت على مادة يا دكتورة، بل نحن نصوت على مبدأ هل نضع نسباً أم لا نضع نسباً؟

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

يا سيادة الرئيس نحن نصوت على مبدأ وليس على مادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

نحن لا نصوت على مادة ولكننا نصوت على مبدأ، على موقف معين يتعلق بـــ هل هناك نسب وكوتة، أم نبحث عن آلية أخرى فى إطار مادة انتقالية وليس فى إطار المساس بأى من المواد الأخرى التى تم إقراراها؟ الذى مع نسب محددة أو كوتة يتفضل برفع يده.

(قام السادة الأعضاء برفع الأيادى للتصويت وقام السيد رئيس اللجنة بعد الأصوات)

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

لدينا ٢٦ صوتاً إلى، جانب المبدأ الخاص بالنسب وأن تذكر بوضوح.

الآن أمامنا أكثر من حديث عن النسب أو الاقتراح على النسب، الأول جاء فى نص طرحته الدكتورة هدى الصدة.

(أصوات متداخلة من القاعة للسادة الأعضاء)

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

يوجد قرار سابق وافق عليه سبعة عشر عضواً هنا يوم التصويت على أن يكون هناك نص انتقالى للعمال والفلاحين، هذا سبق هذا الاقتراح والأولوية لنص العمال والفلاحين الآن.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

يوجد نص يتعامل مع هذا، والذى قالته الدكتورة هدى وأرجو منها قراءته.

السيد الأستاذ محمد عبدالعزيز(المقرر المساعد للجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

نحن، وصوتنا على أساس أنه هل توجد نسب أم لا توجد نسب، الآن الستة والعشرون عضواً فى اللجنة وافقوا على وجود نسب، نحن سوف نبحث الآن ما هى النسب وكيفية وجودها وهل نكتفى بها فقط أم سوف نزيد عليها أم ننقص منها؟.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

نبدأ من أن هناك مادة مقترحة، واقترح كيفما شئت، إنما هذه هى مادة المشروع الأساسى، فى كل شىء ما يقرب من مائة رأى إنما عندما توجد قاعدة موجودة أمامك عدل عليها وإنما سوف نستطيع أن نقول كل شىء، وتوجد آراء كثيرة جداً ومنها ما يقول ولماذا عشرون وليس تسعة عشر وثمانية عشر...؟ وربما يصل هذا الكلام إلى حد التهريج.

السيدة الدكتورة عبلة عبداللطيف:

الموضوع أبسط من هذا كله، توجد خطوة قبل النسب، المقترحان واضحان جداً، مع وجود النسب، هل النسب تكون للعمال والفلاحين فقط أم تكون للعمال والفلاحين ومعهم النساء والشباب والأقباط وغيرهم؟ سوف نوافق على هذا أو ذلك، بعد أن نوافق على أى منها نحدد النسب والأرقام التى فيها.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

لو كنت مكانك لقلت هذه المادة المقترحة وأقترح فصل هذا عن ذلك، أمامك نص جمع الاثنين، فقول أنك تريدين أن تفصلى الاثنين.

السيدة الدكتورة عبلة عبداللطيف:

يوجد فرق بين شيئين، ما بين مبدأ فى أن أدخل مجموعات متنوعة من فئات المجتمع وأن أحدد نسباً لهذه المجموعات، فالأولى أن نقر مبدأ فى أن أدخل....

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

يا دكتورة عبلة نحن أقررنا إنهاء موضوع نسبة العمال والفلاحين لا يمكن أن نتكلم مرة أخرى عن نسبة العمال والفلاحين، المسائل لن تمشى بهذا الشكل، هذا النص تفضلوا بالتعليق عليه، الكلام التى تقوله الدكتورة عبلة أنا غير موافق عليه، وهو غير صحيح.

السيد الأستاذ رفعت داغر:

شكراً سيادة الرئيس.

الآن أذكر حضراتكم أننا عندما أقررنا التصويت على وجود العمال والفلاحين بنسبة ٥٠٪ نتيجة التصويت كانت ٦ قالوا إبقاء، ١٦ قالوا إلغاء مع وجود نص انتقالى، و١٥ أو ١٤ قالوا إلغاء ونقطة.

فإلى الآن المادة لم تحسم ، إذن، الآن الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين الذى يفوز فيها فى التصويت السابق إلغاء مع وجود نص انتقالى لمدة دورة.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

هذه هى المادة الانتقالية، المادة واضحة، الإلغاء كان ٣٢، فى داخل الـ٣٢ كان هناك ١٢ عضواً مع فكرة الإلغاء مع الإبقاء على المادة الانتقالية، و١٤ عضوا مع الإلغاء، و٦ كانوا مع الإبقاء، هو قال إلغاء مع مادة انتقالية، نحن نعمل على المادة الانتقالية.

السيد الأستاذ رفعت داغر:

المادة الانتقالية خاصة بالعمال والفلاحين يا سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

عدل على هذه، وقل نحن نريد هذه فقط.

السيد الأستاذ رفعت داغر:

نعم نريد هذه فقط بعد إذن سيادتك، ونشكرك يا سيادة الرئيس، وأبلغ سيادتك تحيات العمال والفلاحين وشكرهم الجزيل للجنة ولسيادتك.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

سيادة الرئيس، حضرتك عندما تم التصويت كان واضحاً وكل الأعضاء كانوا متواجدين كانوا ٣٨ عضواً منهم ٦ أعضاء مع الإبقاء، و٣٢ عضواً مع الإلغاء، ويوجد منهم ١٧ عضو قالوا بشرط، إذن، ١٧عضواً نضيفهم على ٦ أعضاء يصبح المجموع ٢٣ عضواً أمام ١٥ عضواً....

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

آسف... آسف...

السيد الدكتور أحمد خيرى:

سيادة الرئيس، أنا لم أقل شيئاً لكى تقول لى سيادتك آسف، سيادة الرئيس نحن نطلب نصا بمفرده نوصل به رسالة للعمال والفلاحين أن هناك مادة انتقالية خاصة بهم، مثلما كان فى كل الدساتير السابقة، قلت النسبة أو زادت سوف نتكلم فيه الآن.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

اسمع، الالتفاف حول الأمور ونحن نناقش الدستور مسألة غير مطلوبة، نحن أقررنا مادة تقول بوضوح إنهاء أو إلغاء العمل بنسبة الـ ٥٠٪، وكانت المناقشات فى النهاية فى غير صالح نسبة العمال والفلاحين، إنما قلنا بضرورة وجود مادة انتقالية لاعتبارات كثيرة لا داع لأن ندخل فيها، هذه المادة الانتقالية تداخل معها نقاش يتعلق بالمرأة وبالأقباط و.....، طرحت إحدى عضوات الجمعية مادة انتقالية أخذت الثلاثة فى الاعتبار، ٢٠٪ للعمال والفلاحين، ٢٠٪ للمرأة، ١٠٪ للمسيحيين الآن نتحدث عن نسب لفئات معينة من المواطنين، وليست نسباً طائفية ملثما ذكر، والنسب جاءت لتعالج موقفاً مجتمعياً معيناً نحن نريد أن نعالجه فى الانتخابات النيابية التالية للعمل بهذا الدستور، إما أن نجعل العمال والفلاحين مع كل هذه النسب وأنا أرى أن هذا هو المنطقى، لأننا قد انتهينا من النسبة الخاصة وأصبحنا فى مرحلة العلاج العام لهذه المشكلة، هذا هو المشروع الموجود، هل توجد أى اقتراحات أخرى إلى جانب الاقتراح الذى قدمه الدكتور الهلباوى بنسب مختلفة مثلاً العمال...

(أصوات متداخلة من القاعة للسادة الأعضاء)

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

اسمعوا منى المعلومات، يؤخذ مقترح آخر من الدكتور الهلباوى إنه يكون ١٠، ١٠، ١٠ للكل +١ للمصريين فى الخارج، موضوع الشباب فهو لم يكن مهمشاً، إنما الأقباط كانوا مهمشين، والمرأة أيضاً كانت مهمشة، الشباب وضع آخر مختلف تماماً، يوضع ويعالج من منطلق مختلف يا دكتور كمال، لأن الشباب يدخلون فى النساء والمسيحيين هذا موضوع نرجو أن نعالجه، أنا أرى أن نصوت على هذه المادة أو على تعديلاتها قبلها، ولن نتفق على أى نسبة ٥٠، ٤٠، ٣٠، ٢٠ وإلا سوف نجلس للغد، هل عندكم ما يمنعكم عن التصويت على هذا النص والتعديلات عليه؟

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

النص يتضمن التالى: يتضمن تمثيلا لثلاث فئات محدداً بنسب، لو قلنا نعم سيكون التصويت على ما جاء فى النص بنسبه، لو قلنا، لا، هل أسقطنا الفئات بنسبها أم أسقطنا النسب أم أسقطنا الفئات؟ ولذلك نقول إن هذا هو المنطق البسيط، ولذلك لا يصح التصويت على نسب قبل التصويت على الفئات، والفئات المقترحة، إما كل الفئات مثلما اقترحته الدكتورة هدى، أو فئة واحدة وهى العمال والفلاحين مثلما أقررنا المرة السابقة، ثم تأت النسب، سيادتك هنا إما أن ستسقط الاقتراح كاملاً أو لتضعه كاملاً أو تسقط أجزاء منه، وهنا سوف نتناقش مرة أخرى لمدة ساعتين، نحن قلنا لا، هل ذلك للفئات أم للنسب؟ هذا الاقتراح لا يصلح للتصويت البسيط، التصويت البسيط الذى قاله الدكتور غنيم وغيره من الزملاء من البداية، صوتنا على نسب، نحن نتكلم بالمنطق التصويتى تم إقرار مبدأ النسب، هذه النسب فى اتجاهين، اتجاه تقوده الدكتورة هدى بأن النسب تشمل الجميع بغض النظر عن أرقامها، ويوجد اتجاه آخر بأن النسب تتعلق بالعمال والفلاحين وأن نحدد النسب، هذا هو التصويت.

مرة أخرى يوجد اتجاهين، اتجاه بأن هناك فئات مختلفة تأخذ نسباً مختلفة منها ما قالته الدكتورة هدى، ويضيف البعض عليها الشباب، ومنها اقتراح آخر يقصر النسبة على العمال والفلاحين بدون تحديدها الآن، التصويت المبدئى يجعلنا نحسم هذا الأمر، ويتلوه لو أخذنا اقتراح الفئات المختلفة نوزع التركة، لو أخذنا العمال والفلاحين نحدد النسبة، لكن إن نحن نصوت على أمر لن نعرف نتيجته لو قلنا

لا، أنا سوف اتحجج لو قلنا لا، وأقول لا نحن قلنا لا للنسب فقط وليست للفئات، إلا إذا دخلت فى نيتى هذا هو منطق التصويت.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

يوجد هنا منطق ويوجد جزء منه ضرورى إعادة النظر فيه، نحن قررنا إلغاء نسبة العمال والفلاحين، نحن لا نضع نسبة أخرى للعمال والفلاحين طبقاً لهذا المنطق.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

فى الانتقالى، الكل فى الانتقالى.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

لا، بعد إلغاء النسبة، قلنا سوف نعمل مرحلة انتقالية وتداخل الحديث فيها بالنسبة للعمال والفلاحين والأقباط والمرأة وغيرها.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

ماذا لو صوتنا ضد المادة، ماذا يحدث بعدها؟ نجلس ونقول نحن صوتنا بـــ لا.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

نحن صوتنا فى موضوع العمال والفلاحين.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

يا سيادة الرئيس نحن نتكلم فى المنهج.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

لا ليس فى المنهج، الموضوع هو ماذا تريدون بالضبط؟

السيد الأستاذ خالد يوسف:

لن تظهر إرادة اللجنة من خلال التصويت على هذه المادة، فلابد من أن تقول اللجنة أنها تريد نسباً لكل الفئات المهمشة بما فيها العمال والفلاحين، أم تريد العمال والفلاحين فقط، فلو قالت اللجنة نعم، إذن، هى تريد كل الفئات، وعندما نأتى لكل الفئات نقول الدكتورة هدى الصدة مقدمة كذا..

وضياء مقدم النسبة كذا.. ونصوت على هذه النسب، لكن الآن يوجد أعضاء معترضون على إنه لا يوجد شباب، وأعضاء معترضون على النص لأنهم يريدون عمال وفلاحين فقط، بذلك تكون المسألة (ملخبطة) وسوف نقطع ساعتين ويحدث ارتباك مثل الأمس، فلنمشى واحدة واحدة، خذنا على (قد) عقلنا!

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

قل لى ماذا تعنى واحدة واحدة فيما يتعلق بإعادة نص عن نسبة العمال والفلاحين.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

ليست إعادة نحن نتكلم عن نص انتقالى الآن ولم نتكلم فى صلب الدستور، والدكتور محمد غنيم قال ذلك وكلنا قلنا كذلك.

يا سيادة الرئيس لا يوجد أحد تكلم فى صلب الدستور على أن نرجع نسبة الـ ٥٠٪ نحن نتكلم الآن عن النص الانتقالى عن النظام الانتخابى القادم، فنحن الآن نريد أن نتبين إرادة اللجنة لكى لا يرجع أحد ويتحجج، هذا سوف يحدث فيه حجج بعد أن تقوله لو صغت هذا النص وجئت لتعمل موضوعاً آخر سوف تظهر الحجج ويقول كل واحد أنا صوت، فإرادة اللجنة تكون ملتبسة فى هذه الحالة فقط، فنحن نريد أن نبينها بشكل قاطع، هذه اللجنة مع نسبة واحدة أياً كانت هذه النسبة للعمال والفلاحين فقط ونصوت على ذلك.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

هذا التصويت انتهى فنحن قررنا ألا توجد نسبة معينة واحدة للعمال والفلاحين.

(أصوات متداخلة من القاعة للسادة الأعضاء يعترضون)

السيد الأستاذ خالد يوسف:

إذن، لماذا أخذت تصويت بإلغاء مع، لا سيادة الرئيس.

(أصوات متداخلة من القاعة للسادة الأعضاء يعترضون)

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

الذى قلته سيادتك عندما سمعته كاملاً أدركت أنك تريد أن نصوت الآن على نسب للجميع أم نسبة لكل فئة من هذه الفئات؟ هل هذا هو الذى تريده؟

السيد الأستاذ خالد يوسف:

يا سيادة الرئيس نحن لم يكن لدينا نسب طوال عمرنا، كانت عندنا نسبة واحدة هى نسبة العمال والفلاحين، ألغيناها، ومعظم الذين قالوا إلغاء كانوا مع وجود الإلغاء مع وجود نص انتقالى أى مع الإبقاء على النسبة فى أن نزودها أو نقللها.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

لكن هنا تداخل النقاش مع غير العمال والفلاحين من الفئات الأخرى، ومن ثم المادة الانتقالية هى التى تتعامل مع كل هؤلاء.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

بالطبع، أنا أريد أن أبين إرادة اللجنة فى هل هى تريد بالفعل أن يكون لكل الفئات المهمشة نسبة وليست العمال والفلاحين فقط؟ أو تقول اللجنة إنها تريد عمالاً وفلاحين فقط، هذه مسألة مهمة.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

هذه المسألة لها منـــزلقات كثيرة، أنا أحاول أن أنقذ اللجنة من الكلام الملتبس حتى لا نجد أنفسنا أمام باب مغلق، قل للجنة بالضبط ما هو اقتراحك؟

السيد الأستاذ خالد يوسف:

هل إرادة اللجنة تتجه أو العضو يتجه لإعطاء العمال والفلاحين فى مرحلة انتقالية نسبة للعمال والفلاحين، هم وحدهم أم معهم فئات أخرى؟

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

بالطبع لا.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

بعدها نتفق على النسب.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

لا، الذى قررناه بالنسبة للعمال والفلاحين كان واضحاً، وقلنا إننا نحتاج لمادة انتقالية ثم تداخلت الآراء وطلبوا أن يكون واضحاً لأنه ليس فقط العمال والفلاحين لأنه توجد المرأة والأقباط.... وهذا الكوتة وغير الكوتة.. ولماذا... وهكذا الآن الوضع ملتبس.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

لابد أن نفهم، لكى لا نأتى بعدها ونتحجج.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

قبل ذلك ضرورى أن نقرر ما نتكلم عنه ، هل نعطى النسبة لفئة فئة أم الكل يكونون سواء، هذا ما أفهمه.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

هذا هو الذى قلته.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

لا، أنت لم تقل ذلك.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

والله العظيم هذا هو الذى قلته.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

لا تقل العمال والفلاحين، إنما تقول لفئة واحدة ثم واحدة ثم واحدة أم الكل، أعطنى اقتراحك الرسمى ولكى أضعه فى التصويت.

(أصوات متداخلة من القاعة للسادة الأعضاء)

السيد الأستاذ سامح عاشور (مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

فى الحقيقة الذى توصلت إليه سيادتك هو ما يجب أن يتم التصويت عليه، لأنه....

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

لا نريد أن نضع أنفسنا موضع الالتباس، لن نصوت إلا عندما نفهم الأمور بوضوح شديد ونعرف على أى نص سوف نصوت.

السيد الأستاذ سامح عاشور (مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

عندما جرى التصويت، جرى التصويت على إنهاء ونقطة، أو الإنهاء مع التحفظ، وهذا التحفظ كان يوجد فيه أكثر من اتجاه، كان يوجد عضو يتحفظ وفى ذهنه أنه مع العمال والفلاحين فى نص انتقالى، وكان يوجد عضو آخر فى ذهنه أنه مع المرأة والمسيحيين فى نص انتقالى، وكان يوجد عضو فى ذهنه أن الثلاثة موجودون فى نص واحد، فى الحقيقة المسألة محتاجة للتفصيل لكى نستريح وندخل بسرعة لأنه لو أجريت سيادتك التصويت الآن سوف ننتهى سريعاً للحل الذى يشفى غليل الجمعية، ونصوت على فئة واحدة أو أكثر من فئة، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

إذن، الآن أصبح التصويت واضحاً، سوف نصوت على: هل فى المادة الانتقالية نجمع كل الفئات التى تحتاج إلى تحديد نسب لها ولا نأخذها فئة فئة؟ دون الإشارة إلى اسم معين أو تسمية فئة معينة هذا واضح.

اقتراح الأستاذ خالد يوسف وهو: هل نصوت على مادة تتعامل مع كل الفئات المطلوب تمثيلها بنسب معروفة محددة، أم نأخذها فئة فئة؟.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

لو عملت هذا، فأكون بذلك أقصد فى النهاية أن (أطير) المرأة (وأطير) الأقباط، لأننا سوف نستفتى على فئة فئة فمن الممكن ألا تأخذ المرأة الأغلبية أو الأقباط، سيادة الرئيس، الاقتراح.. يوجد أعضاء فى اللجنة لا ترى كوتة غير العمال والفلاحين، ويوجد أعضاء آخرون يريدون الأربع فئات بما فيها الشباب التى لم تكتبها الدكتورة هدى ويريدونها على بعضها، فأنا أخاف من أن أصوت على هذه

بـــ لا أو نعم، وأنا أريد أن أصوت بنعم على هذه النسب، المشكلة أننى أعرف أن اللجنة من الممكن أن ترفضها، فلماذا أفسر كل شىء؟ أنا أريد أن أثبت مبدأ بأننى أريد أن أعطى النساء والمسيحيين والعمال والفلاحين والشباب نسباً، فى البداية أثبت هذا المبدأ، عندما نتفق عليه، فلنتعارك على النسب، لكن الآن أنت تعطينى نسبة من الممكن أن تسقط هذه النسبة فأختلف على المبدأ.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

ماذا لو أخذناهم ثم اضطررنا مرة أخرى أن العمال والفلاحين كذا.. إذن، نطعن فى القرار الذى أخذناه قبل ذلك.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

أرجوك حكاية الفئة فئة سوف تؤدى إلى احتقان فى القاعة.

الشىء الوحيد الذى لا يؤدى إلى احتقان أن نتكلم عن العمال والفلاحين، لكن لو تكلمنا على فئة بعينها أو على الأقباط بعينهم سوف نؤدى إلى احتقان فى القاعة، النسب لو على فئة فئة سوف يحدث فى القاعة هرج ومرج، وأنا متأكد من ذلك، لو جئنا وتحدثنا عن نسب الأقباط لو تم تصويت ضدها سوف نجد هياجاً ولو تم تصويت معها سنجد هياجاً، لكن فى إطار نسب الأربع فئات التى نتكلم عليها لو حددنا المبدأ فى إننا مع كوتة لكل هؤلاء، إذن، استقر يقيننا أننا نريد أن نعطيها، أما النسب هنا يكون فيها كلام آخر.

(أصوات متداخلة من القاعة للسادة الأعضاء)

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

لابد من التحديد فى هذا الأمر وإلا أنا لا أضمن هذا الكلام الذى (يلف).

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى):

لو سمحت لى سيادة الرئيس.

نحن لا نسمى الأشياء بأسمائها، إذا ذكرنا فئة واحدة فقط فمن الممكن أن تكون العمال والفلاحين ومن المكن أن تكون المرأة ومن الممكن أن تكون الشباب ومن الممكن أن تكون أى فئة أخرى، هذا لم يكن

المطروح، أعتقد أن الاختيار المطروح هو هل تكون هناك مادة انتقالية خاصة بالعمال والفلاحين فقط أو تكون هناك مادة انتقالية فيها كل الفئات التى نريد أن نميزها إيجابياً؟

(تصفيق)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

الآن وقد اتضحت الأمور بعد شرح أكثر من عضو من أعضاء اللجنة، اتفق الرأى على أن نضع أمام اللجنة التصويت على العبارة الآتية :" التمييز الإيجابى يكون لكل الفئات المهمشة" نعم أم لا؟ أى للكل نعم أم لا؟ نعم أم لا بصراحة، على الأمانة أن تبدأ بالعد على من يصوت لصالح التمييز الإيجابى لكل الفئات المهمشة؟

(موافقة)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أرى أنها موافقة بالإجماع .

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور:

لا ليس إجماعاً، يجب عد المعترضين.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

سيادتك معترض؟ إذن، نعيد التصويت، الموافق أن يكون هناك تمييز إيجابى لصالح كل الفئات، يتفضل برفع يده؟

(وقام السيد رئيس اللجنة بعد الأصوات بنفسه)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

إذن، لدينا ٣٦ صوتا يوافقون على أن يكون هناك تمييز إيجابى لصالح كل الفئات المهمشة.

من المعترض إذن على ذلك؟ عضوان اثنان فقط وهما الدكتور محمد إبراهيم منصور، والدكتور سعد الدين الهلالى .

إذن، ٣٦ عضواً مع، وعضوان ضد، فهل هناك من هو ممتنع عن التصويت؟

(اثنان)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

وهناك صوت آخر موافق، إذن ٣٧ صوتا لصالح هذه الصيغة، صوتان ضد هذه الصيغة، وصوتان امتنعا عن التصويت.

هنا يأتى وقت اللجنة التى اقترحها الدكتور طلعت عبد القوى نريد اثنين أو ثلاثة يقومون بصياغتها.. ربما يكون فيها الأستاذ خالد يوسف، الأستاذ محمود بدر، وأحمد .....، والأستاذة هدى الصدة، ونيافة الأنبا أنطونيوس عزيز.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

يا سيادة الرئيس، أتمنى وجود الدكتور جابر جاد نصار أيضاً، "والله العظيم ثلاثة" ما أقوله وما قاله الأستاذ ضياء هو كلام مضبوط جداً، لا يوجد شيء اسمه القدرة على عمل تمييز إيجابى دون النظام الانتخابى، كيف يمكن عمل هذا التمييز فى الفردى؟ عندما تقول ٧٪ للأقباط كيف سيتم عمل ذلك؟ لن تستطيع حتى أن تقول فى كل محافظة واحد لن تستطيع، وبالتالى لابد أن ننتقل إلى النظام الانتخابى ونتدخل فيه حتى تمثل هذه النسب.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

نحن قلنا هناك لجنة، "روح مدرسة المشاغبين شيء، وروح لجنة الدستور شيء آخر"، لجنة الدستور تقول إن هناك اقتراحاً كان مقدماً من الدكتور طلعت عبد القوى، الآن نجلس ، نحن لدينا أمران حسمناهما أن يكون فى الأرقام نسب، وأن يكون هناك تمييز إيجابى للفئات المهمشة، كيف تكون الصياغة؟ لجنة من ثلاثة أو أربعة يجلسون سوياً ربما يكون فيها الدكتور محمد أبو الغار، الدكتور السيد البدوى، الدكتور جابر جاد نصار، الدكتور صفوت البياضى، الدكتور عمرو الشوبكى ليكونوا أساس هذه اللجنة، وهى مفتوحة العضوية ومعهم الأستاذ رفعت داغر ، والأستاذ ممدوح حمادة، والأستاذ أحمد خيرى، والأستاذ محمد عبد العزيز.

نيافة الأنبا بولا:

لى وجهة نظر يا سيادة الرئيس، أتمنى طرحها بخصوص المصريين فى دول المهجر، أريد قولها لأعضاء اللجنة قبل أن ينصرفوا.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

تفضل يا نيافة الأنبا.

نيافة الأنبا بولا:

شكراً سيادة الرئيس.

موضوع مهم، الوحيد الذى تكلم فيه الدكتور كمال الهلباوى، وأنا أؤيده وأشكره، قال ١٪ للمهجر أو المصريين فى الخارج أفضل، اسمحوا لى هذه ليست بدعة، فقد سبقتنا إليها دول متحضرة ودول عربية، تونس خصصت ثلاثة دوائر من ١٨ عضوا للتونسيين المهاجرين، فرنسا خصصت ١٢ عضوا فى الجمعية الوطنية للفرنسيين المهاجرين، ولكل منهما نظامه لانتخاب هذه المجموعة، فرنسا أعطت للمهاجرين اختيار ١٥٥ عضواً دائمين ووقت انتخاب الجمعية الوطنية الـ١٥٥ ينتخبون من بينهم الـ١٢، تونس فعلت غير ذلك، قسمت بلاد المهجر دوائر جغرافية ولكل منطقة جغرافية على ثلاث دوائر تختار منها، رومانيا قامت بعمل دورة انتخابية، نحن كمصريين فى أشد الحاجة ليد عون المصريين، فى أشد الحاجة على المستوى السياسى ليكون لنا تواجد قوى فى بلاد المهجر من خلال المصريين، أنا لا أعتقد أن موضوع المهاجرين يوضع فى مادة انتقالية لأننا لا نريدهم أن يمثلوا لدورة بل لكل دورة.

الأمر الثانى، فى هذا الموضوع أن ينظم القانون هذا الأمر من عدة اعتبارات، الاعتبار الأول، تقسيم الدوائر الانتخابية، الاعتبار الثانى، من لهم حق الترشح أو الانتخاب لأن هناك فوارق كبيرة، نحن عندنا كمصريين بطاقة الرقم القومى ونعرف مشاكل استصدارها، التونسيون يقولون مجرد جواز سفر صالح يقبل، الهنود يكتفون بأن يمر على السفارة مجرد مرة يسجل فيها اسمه على مدار الشهور والسنوات، إذن، لابد أن ينظم القانون الدوائر، ينظم من له حق الانتخاب، يسهل الإدلاء بالصوت، أنا عندما أقول الإدلاء بالصوت هناك أربع طرق للإدلاء بالصوت: بالحضور، بالتوكيل، بالبريد، بالبريد الإلكترونى، أمريكا توفر كل الوسائل الأربع لأولادها فى الخارج ، هى وكندا، فنحن نريد أن يضع القانون هذه الأمور، دوائر انتخابية، من لهم حق الانتخاب أو الترشح، وما يخص وسائل الإدلاء بالصوت، وأنا أرى أن توضع فى مادة مستقلة فى متن الدستور فى المواد الثابتة وليست المواد الانتقالية، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً، الآن نريد أن يكون للجنة مقرر، على أن يعرض الموضوع غداً صباحاً، سيادة الأنبا بولا ربما لو كان أحد موجود مع اللجنة من أجل موضوع المصريين فى الخارج لأنها نقطة عملية، الساعة الآن الرابعة والنصف، والمفروض أن ننتهى من أعمالنا فى الساعة السادسة والنصف، أو من الخامسة إلى السابعة فنحن نحتاج إلى ساعتين، أرجو أن يكونا على الأكثر لمناقشة موضوع القوات المسلحة لذا أقترح أن نأخذ استراحة لمدة ١٥ دقيقة على أن نبدأ فى الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين.

والآن ترفع الجلسة .

(انتهى الاجتماع الساعة الرابعة والدقيقة الثلاثين عصراً)

تم التصديق على مضبطة هذا الاجتماع

مقرر لجنة مراجعة المضابط

الدكتور عبدالجليل مصطفى

رئيس لجنة الخمسين

ورئيس لجنة مراجعة المضابط

عمرو موسى

* * *